منظور البلاغة الجديدة عند السكاكي
من الإسقاط إلى الإقساط مقاربة لسانية تداولية

د.الهواري بلقندوز جامعة د.مولاي الطاهر سعيدة/ الجزائر

ملخص باللغة العربية:

لما حظيت الممارسات اللغوية التراثية بتمثيل فعالية الاستعمال اللغوي عبر قسم معتبر من الأبحاث النحوية والبلاغية والأصولية، سعت فرضيتنا - التي تقطع بدوام اتصالنا بالتراث وتكامل مختلف أقسامه - في ورقة هذا البحث إلى استثمار بعض من تلك الجهود التنظيرية والتطبيقية الوجيهة سعيا لتصور نظرية عربية حديثة في فهم الخطاب وتأويله، تنطلق أصداؤها من المقاربة الشمولية في علوم اللغة العربية لنظرية الأدب عند السكاكي. وقد كان مبتغانا في أسطار هذا البحث يسعى إلى إرساء دعائم وعي منهجي جديد يقضي بإمكانية تقاطع البلاغة العربية مع متصورات التحليل التداولي للخطاب؛ ذلك من خلال إمكانية فحص معطيات النظرية البلاغية في الفكر اللغوي العربي القديم وتمحيصها بين المعيار والاستعمال، ومن الإسقاط إلى الإقساط، اهتداء بمقولات الدرس اللساني المعاصر لا سيما المقاربة التداولية في تحليل الخطاب، بوصفها المقاربة الحصيفة والوجيهة متى سخرت تسخيرا علميا وعمليا في فهم الخطاب وتأويله. و لامندوحة أن يكون هذا البحث منتصبا لمطارحة جملة من التساؤلات النظرية والمنهجية على النحو الآتي: إلى أي مدى يمكن الأخذ باقتراحات السكاكي ومن حذا حذوه في مجال تطور الدرس اللغوي العربي المعاصر؟. وما السبيل إلى تعليل التثريب القاسي الذي تلقاه الرجل بسبب تصوره المتميز للبلاغة العربية في المفتاح؟. ما قيمة التعامل مع مقترحات الفكر اللغوي في مجال التداوليات النصية وتحليل الخطاب بوصفهما المنظور الجديد لنظرية البلاغة في التراث العربي؟.

Résumé:

A partir de la constatation à travers laquelle il s'est prouvé que les pratiques linguistiques Arabes anciennes ont reflété l'efficience de l'usage de la langue dans un nombre important de recherches portant sur la syntaxe , la rhétorique parmi d'autres domaines, nous nous sommes inspiré de ces travaux pour concevoir et développer une théorie Arabe moderne relative à l'interprétation et à l'appréhension du discours qui s'inspire des travaux du linguiste arabe Es Sakkaki .Nous avions avancé l'hypothèse d'une éventuelle interconnexion entre ces conceptions et la théorie de l'analyse pragmatique du discours ,tout en ayant en tête la contribution de cette théorie dans l'actuelle état de l'art de la linguistique et l'interprétation pragmatique .De ce fait, nous questionnons le l'héritage historique de l'itinéraire linguistique et rhétorique Arabe .

Nous nous attacherons de ce fait à avancer la thèse de la validité des travaux d'Es sakkadi en linguistique moderne. Cette thèse de laquelle découle une autre affirmation qui se résume en les tenants et les aboutissants des critiques sévères qui ont ciblé Es Sakkaki ? Ainsi que

Comment nous inspirer de cet héritage en matière de linguistique moderne tout en ayant la conviction qu'elle reflète la dimension contemporaine de la rhétorique arabe ?

Tels sont les aboutissants de notre contribution.

تمهيد:

لما كانت البلاغة العربية تنطلق من النص إلى السياق للكشف عن مقصديات الخطاب بكل ما يعتروه من خصوصيات، وفتح المعنى على التعدد، والدلالة على الانتشار، اتخذت لنفسها ضمن مفردات الواقع الفكري العربي القديم حيزا ابستيمولوجيا يمتد في أدبيات البحث التداولي المعاصر دون منازع. ضمن هذا المنظور، سنسعى –في أسطار هذا البحث- إلى استكشاف مقولات التفكير التداولي وتمثلاتها الإجرائية في فهم الخطاب وتأويله من خلال الممارسات البلاغية القديمة ولا سيما في مشروع البلاغة الممنطقة عند السكاكي، بغية الكشف عما يبرر تصورات علمائنا القدامى واقتراحاتهم ضمن الفضاء العام لتداوليات الخطاب. وقد تعمدنا في استقرائنا لهذه الممارسات تجاوز التعميم، والاقتصار على اقتراحات السكاكي بوصفها عينة بلاغية نراها منعطفا تحديثيا استوفى شروط البحث التداولي المعاصر تنظيرا وإجراء. وإن عدت باقي المشاريع البلاغية التأسيسية بمثابة الإرهاصات الأولى للتفكير التداولي في التراث البلاغي العربي.

في الحقيقة إننا كثيرا ما نقرأ تثريبا قاسيا على السكاكي بأنه عقد الدرس البلاغي بتقعيد قواعده، وتفريع ضوابطه، حتى أمست طلاسم تعتاص على الذوق الأدبي اعتياصا. وكأن البلاغة علم قيد له أن يكرس اشتغاله في خدمة الشعر والأدب بعيدا عن خصائص العلم من تمنطق وتقعيد. ولم يقتصر الأمر عند هذا الحد، بل تجاوزه إلى تحميل السكاكي خطيئة عدم المضي في طريق من سبقوه من مثل الجاحظ والرماني والخطابي والجرجاني. في واقع الأمر، لم يكن في وسع الرجل أن يفعل ذلك، وإن كنا نعتقد أنه تأمل مشاريع هؤلاء وزادها صقلا وتنظيرا مثلما فعل الزمخشري مع الباقلاني. وربما كان ذنب السكاكي في أنه حاول أن يموضع البلاغة العربية في حجرها الطبيعي الذي كان ينبغي أن تنشأ فيه، وهو الفلسفة والمنطق بعد أن تلقفها اللغويون والأدباء في بيئة نقدية؛ فكان لا مناص من ركوب التقعيد والتفريع. وعلاوة على ذلك، فإننا نرى أن ما فعله السكاكي في البلاغة لا يختلف كثيرا عما فعله الزمخشري وابن هشام في النحو ومن حذا حذوهما، وإلا لعدت أعمالهم إفسادا للعربية بالإعراب الثقيل والتخريجات النحوية المعتاصة على السليقة[1].

1- المعمار البلاغي في علم الأدب عند السكاكي:

في الظاهر إن مشروع السكاكي يجعل النحو متضافرا مع المنطق لخدمة طرف ثالث هو علم المعاني مكملا بعلم البيان، وهو إذ ذاك يمنطق النحو وينحون المنطق. ولا جرم أن يكون الأدب في تصور السكاكي مساويا للخطاب السليم الناجع، ذلك المفهوم التعليمي الذي شاع في العصور الإسلامية على نحو كان فيه تأديب الأبناء استراتيجية تعليمية تتم عن طريق تحصيل اللغة والنصوص الأدبية. ومن ثم كان حديث السكاكي عن علم الأدب الذي نحسبه تصورا مبكرا لعلم النص حاليا [2].

يحيلنا السكاكي في مفتاحه على وظائف علم الأدب محددا إياها في ثلاث مستويات مرتبة ترتيبا تصاعديا بحسب أهميتها:

- مستوى المعرفة الأولية بالموضوع ومفاتيحه الاصطلاحية؛
- مستوى إنتاج النصوص الأدبية على وجه الصواب؛
- مستوى النجاعة في مناسبة المقام والأحوال والتصرف في المعاني حسب المقاصد.

في هذا السياق يقول ما نصه: " اعلم أن علم الأدب متى كان الحامل على الخوض فيه مجرد الوقوف على بعض الأوضاع وشيء من الاصطلاحات فهو لديك على طرف التمام. أما إذا خضت فيه لهمة تبعثك على الاحتراز عن الخطأ في العربية وسلوك الصواب فيها، اعترض دونك منه أنواع تلقى فيها بأدناها عرق القربة؛ لا سيما إذا انظم إلى همتك الشغف بالتلقي لمراد اللّه من كلامه فهناك سيستقبلك منها ما لا يبعد أن يرجعك القهقرى" [3]. يبسط السكاكي في نصه هذا، ما نعنه بـ: "علم الأدب"، الذي يفهم منه على أنه منهج لدراسة وتحليل ثنائية اللفظ والمعنى، انطلاقا من تحليل العبارات اللغوية من لفظها نحو معناها. وذلك بالاعتماد على ثلاثة أنساق من القواعد أو المكونات وهي: مستوى المفردات (التي تختص بالأصوات والأبنية واللغة)، ومستوى المركب (الذي يختص بمكون النحو ومدى اضطلاعه بتحديد البنية التركيبية للعبارة والعلاقات التي تحكم أجزاءها)، مستوى المطابقة (الذي يختص بمطابقة المركب لمقتضى الحال، وفيه يتم التمييز بين المعنى الأصلي والمعنى المستلزم) [4].

بناء على ما تقدم، فإن بلاغة السكاكي تتموقع عند تقاطع ثلاثة مباحث متداخلة ومختلفة في الآن نفسه هي: النحو والمنطق والبديع. على أن علم البيان يقع في خط نظر السكاكي في منطقة تقاطع البديع مع المنطق، أي بين وظيفة التخييل ووظيفة المعرفة والاستدلال بحيث أن كليهما يكمل الآخر ويخدمه، أما المعاني فموقعها هو حاصل تقاطع النحو بالمنطق بحيث إن مجالها تطبيقي والعملي هو الخطاب الإقناعي المرتبط بمقامات ملموسة تساهم في تشكيل الخطاب. ويمكن تمثيل مشروع بلاغة السكاكي بالخطاطة التالية:



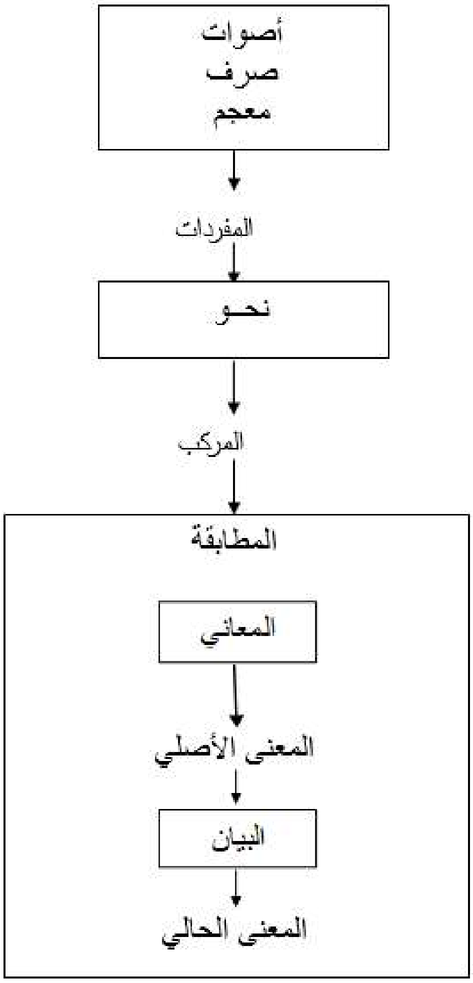
لقد بسط السكاكي نظريته البلاغية في المفتاح [5] ضمن مساحة تحليلية تمتد عبر ثلاثة أقسام أساسية، جعل القسم الأول منها متعلقا بعلم الصرف وما يتصل به من الاشتقاق الصغير والكبير والأكبر، وجعل القسم الثاني منه لعلم النحو، أما القسم الثالث فقد أفرده لعلم المعاني وعلم البيان، وأردفهما بملحق في الفصاحة والبلاغة وما يتعلق بالمحسنات البديعية اللفظية والمعنوية. ثم ما لبث يفتح مبحثا يحيط فيه بمسائل الحد والاستدلال والمنطق التي ينبغي الوقوف عليها في دراسة علم المعاني، كما أفرد المبحث الأخير في كتابه للوقوف على علمي العروض والقوافي نظرا أهميتهما في تحصيل علمي المعاني والبيان. وبهذا كان السكاكي يطمح في مفتاحه إلى النفاذ إلى جميع العلوم اللغوية والمنطقية ضمن تصور شامل للخطاب؛ وإن كان من اللغويين والبلاغيين القدماء من يستحق لقب رئيس مدرسة، فهو السكاكي من دون منازع نظرا لكثرة أتباعه، وإقبال المنظرين على من تناول كتابه بالشرح والتعليق.

يبدو أن وقفة عجلى عند القسم الثالث من كتابه في علمي البيان والمعاني، تمكننا من فهم الرؤية البلاغية في نظريته، القائمة أساسا على نسبة درجات التحسين وإرجاعها في الكلم البليغ والفصيح إلى قسمين هامين هما:

- قسم يخص المعنى: ويتعلق بكل مزايا النظم من تقديم وتأخير وحذف وذكر، وغيرها مما يتوخى فيه معاني النحو.
- قسم يخص اللفظ: من مثل: الاستعارة، والكناية، والمجاز، والالتفات، والمطابقة، والسجع. وتأسيسا على ذلك، تنقسم البلاغة- بوصفها مطابقة لكلام لمقتضى الحال مع فصاحته – إلى مبحثين اثنين هما:
- مبحث الكلمة المفردة، بما تمتلكه من مقومات الدلالة الصوتية والمعجمية والصرفية والمقامية.
- مبحث التراكيب: الذي يتنوع بمقتضى تنوع أساليب الكلام من خبر، وإنشاء، وتوكيد، وحذف، وذكر، وتقديم وتأخير، وتخصيص، وتكرار، وفصل ووصل [6].

ويمكن تمثيل مكونات علم الأدب في منهج السكاكي وفق الخطاطة الآتية:

إن من جملة ما يمكن أن يتميز به مشروع السكاكي هو تفسير المادة الانزياحية بالاحتكام إلا المقولات المنطقية والعقلية للسياق. ولعل هذا التصور يعد بؤرة التجديد في الدرس البلاغي العربي، ومنطلق التداوليات المعاصرة.


أصوات
صرف
معجم
المفردات
نحــو
المركب
المطابقة
المعاني
المعنى الأصلي
البيان
المعنى الحالي

2-1- الوظيفة التداولية للنحو:

2-1-1- نظرية المعنى عند السكاكي بين الدلالة الوضعية والدلالة الاستلزامية:

من اللافت للنظر أن وظيفة تأدية المعنى في نظر السكاكي تبدو مشتركة بين النحو وعلم المعاني، إلا أن النحو يبدو حريصا على تأدية أصل المعنى مطلقا بشكل معياري قوامه استقراء كلام العرب واستنباط القوانين، في حين ينكب علم المعاني على ترصد الإفادة والاستحسان والإقناع، ذلك من خلال مراعاة المقامات والأحوال، أو بالأحرى، فإن المعنى في المستوى النحوي ثابت وفي مستوى علم المعاني متحول. وفي هذا الصدد يقول السكاكي معرفا النحو: " اعلم أن علم النحو هو أن تنحو معرفة كيفية التركيب فيما بين الكلم لتأدية أصل المعنى مطلقا بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب، وقوانين مبنية عليها، ليحترز بها عن الخطأ في التركيب من حيث تلك الكيفية " [7]. وبهذه الكيفية فرق السكاكي بين الثابت والمتحول في إشكال المعنى، على أن يكون الثاني أي المتحول مدار اهتمام البحث التداولي. ويقول معرفا علم المعاني: " اعلم أن علم المعاني هو تتبع خواص تراكيب الكلام في الإفادة وما يتصل بها من الاستحسان وغيره، ليحترز بالوقوف عليها من الخطأ في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره. وأعني بتراكيب الكلام التراكيب الصادرة عمن له فضل تمييز ومعرفة، تراكيب البلغاء، لا الصادرة عمن سواهم" [8]. في هذا النص إشارة صريحة إلى توخي قواعد الاستعمال بوصفها معايير ضابطة تمييز بين صحيح الكلم وخطأه في السياق. وهي الفكرة التي تشبه إلى حد بعيد فكرة ألعاب اللغة عند فيتجنشتاين.

ثم يطرح السكاكي في مفهومه للبيان مسالة مطابقة الكلام للمراد، وهي مسألة تكاد تقحم وظيفة تأدية المعنى في لبس وتداخل بين وظيفتي علم المعاني وعلم البيان. إلا أن السكاكي يلجأ إلى توظيف بعض المصطلحات هي بمثابة مواصفات للمعنى من شانها أن تزيل اللبس والغموض في وظيفة تأدية المعنى بين علم المعاني وعلم البيان. وفي هذا السياق يقول محددا مفهوم البيان: " وأما علم البيان فهو معرفة إيراد المعنى الواحد في طرق مختلفة، بالزيادة في وضوح الدلالة عليه وبالنقصان، ليحترز بالوقوف على ذلك من الخطأ في مطابقة الكلام لتمام المراد منه " [9]. ذلك أن البيان هو صفة المعنى المتحول الذي يتوخى قواعد الاستعمال من جهة تحقيق القدرة التواصلية وإنجاحها.

إن ما نستخلصه من هذين النصين أن السكاكي كان أكثر حرصا على ضبط الفواصل والحدود بين علم النحو وعلم المعاني على الرغم من وعيه العميق بتكاملهما، وتقاطع معطياتهما في وظيفة أداء المعنى في الخطاب بوصفها قدرة تواصلية تجمع بين قدرتين [10]: قدرة نحوية صرف (مجال علم النحو)، وقدرة تداولية (مجال علم المعاني)، غير أن هذه الوظيفة تختلف من اختصاص إلى آخر[11]. فالمعنى الذي يؤديه النحو هو "أصل المعنى مطلقا"، استنادا إلى القوانين المستنبطة من استقراء كلام العرب. في حين، تنظر المعاني في المستوى

البلاغي من جهة ترصد الإفادة وما يتصل بها من وجوه الاستحسان والإقناع، انطلاقا من أن الفائدة شيء زائد على تأدية المعنى الأصلي في النحو. ومن ثم تميز علم المعاني عن النحو بالنظر في وظائف ثلاث هي: زيادة الفائدة ، والاستحسان، والإقناع، بوصفها استراتيجيات خطابية يتم تحققها بمراعاة السياق والمقام، انطلاقا من رصد المعنى المتحول، أو المعنى غير الحرفي بتعبير التداوليين. عندئذ ظل مطلب المادة الانزيحية رهن المعنى المقامي (المعنى الا ستعمالي) في م شروع بلاغة ا سكاكي، وذلك لما تقتضيه الدلالة المقامية من خروج الكلام من مقتضى الظاهر(أي الدلالة الوضعية/أصل المعنى) إلى مقتضى الحال (أي الدلالة العقلية الاستلزامية/معنى المعنى عند الجرجاني). وفي هذا السياق يقول السكاكي ما نصه: " وإيراد المعنى الواحد على صور مختلفة لا يتأتى إلا في الدلالات العقلية، وهي الانتقال من معنى إلى معنى بسبب علاقة بينهما كلزوم أحدهما الآخر بوجه من الوجوه " [12]. ومن ثم ارتبط الحديث عن البعد المجازي في علم المعاني بالحديث عن البيان، الذي عرفه السكاكي بقوله: " وأما علم البيان فهو معرفة إيراد المعنى الواحد في طرق مختلفة، بالزيادة في وضوح الدلالة عليه وبالنقصان، ليحترز بالوقوف على ذلك من الخطأ في مطابقة الكلام لتمام المراد منه " [13]، وذلك من جهة اعتبار خروج الكلام عن مقتضى الظاهر، وانخراطه في مجال أوسع هو الدلالة البيانية أو العقلية التي تعتمد طرفين متكاملين هما: آلية الزيادة والنقصان، والغرض المتمثل في مطابقة الكلام للمراد أو القصد كما هي الحال بالنسبة لمباحث الخبر والإنشاء في علم المعاني. ويشكل الغرض معطى ثابتا في مستوى العلاقة بين مبحث البيان ومبحث المعاني، في حين تختلف آلية الزيادة والنقصان بين المبحثين، من حيث تأخذ طابعا تركيبيا ونحويا في مستوى علم المعاني، بينما تجري في المستوى البياني في المعاني والعلاقات الدلالية[14].

لعل هذا ما يفسر انضواء مبحث البيان ضمن علم المعاني استنادا إلى قوله: " علم البيان شعبة من علم المعاني، لا تنفصل عنه إلا بزيادة اعتبار، جرى منه مجرى المركب من المفرد"[15]، بمعنى أن المعاني تبدو في علم البيان مركبة تحكمها علاقات دلالية، وهي إذ ذاك تبدو أقرب إلى الترميز والإيحاء في السيميائيات المعاصرة، بينما تبدو في علم المعاني بسيطة تتوقف على التراكيب النحوية وا ستعمالاتها، ونحسبه أقرب من مفهوم التقرير. بإمكاننا أن نستخلص من سياق هذا النص، أن تردد السكاكي بين تعميم مفهوم المعنى وتخصيصه يفسر لنا علاقة النصوص العامة بالنصوص ذات المزية الأدبية، أو بعبارة أدق العلاقة بين اللغة العادية واللغة الإبداعية الأدبية. ونحسب أن هذا التصور يعد امتدادا لمشروع العسكري في البلاغة العامة وتعزيزا له.

يبدو أن السكاكي قد أزاح علم البديع عن مضمونه المعرفي الأول لدى ابن المعتز ، والمتمثل في الصور اللسانية المنمطة للتعبير الأدبي والشعري خاصة؛ وذلك حيث " أخذت منه صور الاستلزام الدلالي التخاطبي، ودفعت من المجال التحسيني إلى المجال الحجاجي التداولي،

فربطت بمبحث الاستدلال. والصور المقصودة هي: التشبيه والتمثيل والاستعارة والمجاز والكناية. وهي مادة علم البيان. وفي هذا السياق ألحقت بالخصم التاريخي للبديع، الذي دعي علم المعاني بعدما ظل مشتتا في مباحث اللغويين ودارسي النص القرآني، قبل أن يبلور الجرجاني قضاياه في إطار السؤال البلاغي، ضمن مبحث النظم حيث المدار على المقاصد " [16].

يتبين لنا من هذا النص، أن رهان النظرية البلاغية عند السكاكي قد انعطف من المجاز إلى الحجاج، ذلك من خلال توخي مبحث الاستدلال في علم المعاني، وإعادة تشكيل المادة الانزياحية وفق مقاصد المتخاطبين.

ومن ههنا، نخلص إلى أن الرؤية الاختزاليه التي شهدها علم البديع في علاقته مع علم المعاني في مشروع السكاكي، تشبه - إلى حد بعيد – تلك التي شهدها في علاقته مع البيان لدى الجاحظ. وبعبارة أدق، يمكن القول إن تصور علم المعاني في منظور السكاكي بهذا الإطلاق قد يلتقي مع النظرية البيانية عند الجاحظ في علاقة تكاملية، من جهة تكامل بين المعرفة والصناعة اعتبارا لوظيفة البحث في علاقة الخطاب بمقاصد المتخاطبين وأحوالهم، وقواعد التخاطب على حد سواء. وتتجلى صور التكامل بين الرؤيتين من جهة تمركز علم المعاني في المستوى اللساني الدلالي من خلال مراعاة الكلام للغرض منه مع احتمال تفاوت دلالته وحسنه ، بينما عني البيان بالنظر في المستوى اللساني السوسيونفسي انطلاقا من السعي للملاءمة بين مطلب مراعاة أحوال المتخاطبين، ومطلبي صحة اللغة وحسن التعبير [17]. ونحسب أن هذا التصور لقمين بتأسيس قاعدة تداولية لنظرية الخطاب في البلاغة العربية.

2-1-2- القوة الإنجازية ومظاهر تمثيلها في اللغة العربية:

2-1-2-1- القوة الإنجازية في نظرية الأفعال الكلامية:

تشير نظرية الأفعال الكلامية التي طرحها ج.أوستين وطورها سيرل إلى أن دلالة جمل اللغات العادية تشمل ما نعتاه بالمحتوى القضوي Contenue propositionnel المتعلق بمجموع دلالات مكوناتها عبر المستويات الثلاثة في آدائها وهي:[18]

- Le l'ocutoire التلفظي/ الكلامي
- L' illocutoire الإنجازي/التكلمي
- Le perlocutoire التأثيري بالقول/التكليمي

كما تشمل هذه الجمل ما يعرف بالقوة الإنجازية/التكلمية Force illocutoire التي تتعلق بالشحنة التداولية للأفعال اللغوية المنجزة في المقامات؛ ويمكن أن تكون إخبارا، أو استفهاما، أو أمرا، أو وعدا، أو نهيا..إلخ. وقد ثبت في إطار النظرية نفسها أن القوة الإنجازية لجمل اللغات الطبيعية قيد الاستعمال بالنظر إلى مقامات إنجازها صنفان:

- قوة إنجازية حرفية: مدلول عليها بطريقة مباشرة بصيغة العبارة من مثل التنغيم، وأداة الاستفهام، أو بصيغة أحد الأفعال الإنجازية نحو سأل، ووعد، وأقسم..إلخ.

- قوة إنجازية مستلزمة: وهي القوة الإنجازية التي تتولد عن الأولى استلزاما طبقا لمقتضيات مقامية معينة [19]، وذلك وفق عمليات ذهنية استدلالية تتفاوت من حيث البساطة والتعقيد[20]. بينما يذهب ألان بيروندونر Alain Berrondonner إلى مناقضة الصيغة الأوستينية في نظرية الأفعال الكلامية، انطلاقا من ضرورة التخلي عن مفهوم القول الفاعل وتعليق القوة الإنجازية، تسليما بأن الكلام نقيض الفعل [21]. وهو إذ يسعى إلى هذا التصور، يستند في الغالب الأعم إلى وجهة نظر ديكرو Ducro حول القول المضمر Sous entendue ، وتصورات جاك لاكان Jacques Lacan حول بنية اللاشعور اللغوية. ومن ثمة، فإننا نقبل بتصورات بيروندونر فقط من أجل تفسير الأفعال اللغوية التي تعكس حالات لاشعورية معينة.

2-1-2-2- الأفعال اللغوية المباشرة والأفعال اللغوية غير المباشرة :

لقد مثلت إسهامات ج. سيرل J.Searl مسارا تعميقيا للبحث في نظرية الأفعال اللغوية، من حيث عدت المرحلة الأساسية الثانية لهذه النظرية؛ ذلك من خلال تصوراته المنتظمة لاستعمالات اللغة بمصطلحات الأفعال اللغوية، التي تقوم أساسا على مركزية القصد في العملية التلفظية، مع إمكانية بلورتها ضمن رؤية منهجية واضحة ودقيقة، تبدو أشد التصاقا باللغة. وإذا كان سيرل قد بدأ من حيث إنتهى أستاذه أوستين، فإنه ما لبث يقترح بعض التعديلات الإجرائية من قبيل: تقسيم الصنف الأول من الأفعال الكلامية قسمين هما: الفعل النطقي، والفعل القضوي، مع إبقاء الصنفين الثاني والثالث على حالهما. ومن ثم يغدو تقسيم الأفعال اللغوية رباعيا. بالإضافة إلى ذلك، رأى سيرل أن الفعل الكلامي أوسع من أن يقتصر على قصد المتكلم وحده، بل يتعداه إلى ضرورة التقيد بالعرف اللغوي والاجتماعي بوصفها معيارا ضابطا لهذا القصد؛ كما استطاع أن يطور تصنيفات أوستين، من مثل تلك المتعلقة بشروط الملاءمة من أربعة إلى اثني عشر شرطا، وكذا تلك المتعلقة بتصنيف الأفعال الإنجازية إلى ثلاثة أبعاد هي: الغرض الإنجازي، واتجاه المطابقة، و شرط الإخلاص، بدل تصور أوستين القائم على اعتماد بعد واحد هو الغرض الإنجازي [22].

وقد ناقش سيرل مفهوم القوة الإنجازية بقسميها ضمن تصنيف الأفعال الإنجازية المباشرة (الحرفية)، وغير المباشرة (غير الحرفية)، من حيث إن الصنف الأول عنده هو الأفعال التي تطابق قوتها الإنجازية مراد المتكلم، فيكون معنى ما ينطقه مطابقا تماما وحرفيا لما يريد أن يقول، من مثل معاني الكلمات في الجملة، وقواعد التأليف التي تنتظم بها هذه الكلمات، وبإدراك هذين العنصرين يستطيع السامع أن يبلغ مراد المتكلم. أما الصنف الثاني يضم الأفعال التي تخالف فيها قوتها الإنجازية الحرفية مراد المتكلم بوصفه قوة إنجازية مستلزمة [23]. وفي كلتا الحالتين فإن الأفعال الإنجازية بصنفيها تتمتع بحمولة إنجازية[24] Exprimabilité تشغل المجال الإنجازي الممتد من الدلالة الحرفية إلى الدلالة الاستلزامية. والحمولة الإنجازية بهذا المعنى هي كل " ما يواكب عبارة لغوية من قوى إنجازية باعتبار

الطبقات المقامية التي يمكن أن ترد فيها هذه العبارة " [25]. وبإمكاننا أن نفرق في المثال الآتي بين جملتين مختلفتين من حيث حمولتها الإنجازية على النحو التالي:

(1) من فتح مكة؟

(2) هل تسامحني على سوء تصرفي معك؟

فإذا افترضنا أن الجملة (1) واردة في مقام معين تقتضي طرح السؤال، وأن الجملة الثانية تعني استدراج المخاطب إلى العفو عن سلوك مسيء؛ فإننا نستنتج بأن الحمولة الإنجازية للجملة (1) تنحصر في مجرد قوتها الإنجازية الحرفية المتعلقة بالسؤال، بينما تمتد الثانية في الجملة (2) من مستوى القوة الإنجازية الحرفية (السؤال) إلى مستوى قوة إنجازية مستلزمة مقاميا في صورة الالتماس.

وفي ظل الفروق الدقيقة بين القوتين الإنجازيتين الحرفية والمستلزمة نشير إلى خاصيتين اثنتين هما:

- القوة الإنجازية الحرفية ملازمة للعبارة اللغوية في مختلف المقامات الواردة. أما القوة الإنجازية المستلزمة ترتبط بمقام معين بينما تبقى حمولتها الإنجازية ثابتة في مستوى قوتها الحرفية، كما هي الحال بالنسبة للجملة (2) التي تبقى محافظة على شحنة السؤال في جميع المقامات، في حين تتولد شحنة الالتماس بمقتضى شروط مقامية معينة.

- تأخذ القوة الإنجازية المستلزمة بالنظر إلى الخاصية الأولى وضعا ثانويا يتحدد في الحالات التالية: قابلية الإلغاء Supprimabilité إلغاء الدلالة المستلزمة ، وقابلية التقدير Calculabilité أي التوصل إلى القوة المستلزمة عبر عمليات ذهنية استدلالية متفاوتة في الطول والتعقيد، وعدم التعيين[26] Bornage أي أن القوة الإنجازية المستلزمة تحافظ دوما على قدر من الإبهام من حيث إنها لا تعطي استنتاجات محددة ومعينة نظرا لارتباطها بالسياقات والمقاصد [27].

2-1-3- القوة الإنجازية وظاهرة الاستلزام الحواري:

تشير معظم الأبحاث والدراسات التداولية إلى أن جمل اللغات الطبيعية ترد في استعمالاتها العادية ضمن مقامات معينة حاملة لقوة إنجازية غير القوة الإنجازية التي يدل عليها المؤشر الإنجازي Marqueur illocutoire ، والذي يمكن أن يكون في اللغة العربية مثلا: فعلا إنجازيا من قبيل وعد، سأل، أقسم، تعهد...إلخ، أو أداة، أو تنغيما. ويبدو أن هذه الظاهرة قد عولجت في أبحاث فلسفة اللغة العادية وتحديدا مع بول غرايس 1975 ضمن إطار ما نعته بـ" الاستلزام الحواري " Implicature conversationnel أو الأفعال اللغوية غير المباشرة ذات القوة الإنجازية المستلزمة، ذلك من خلال مؤلفه الرائد " المنطق والحوار" الذي ناقش فيه الاختلاف الحاصل بين ما يقال وما يقصد انطلاقا من توضيح المراد بما تتيحه أعراف الاستعمال ووسائل الاستدلال.

اقترح غرايس مجموعة من القواعد (قواعد الحوار/التخاطب) من شأنها أن تضبط عملية التخاطب، وهي أربعة تشمل: قاعدة الكم، قاعدة الكيف، قاعدة المناسبة، قاعدة الطريقة؛ على أن يحكم هذه القواعد الأربعة مبدأ عام هو مبدأ التعاون Principe de coopération الذي يتحقق بين المتكلم والمخاطب وصولا إلى حوار مثمر. إلا أن كل هذه القواعد جاءت مختزلة في تصور واحد لـ: D.Sperber وD.Willson ضمن قاعدة الملاءمة Théorie de pertinence. وانطلاقا من هذه القواعد، يحدد ب.غرايس الاستلزام الحواري على ظاهرة تنتج عن خرق إحدى هذه القواعد قصدا مع احترام مبدأ التعاون. ولتوضيح ذلك، نضرب مثالا على استلزام حواري ناتج عن خرق قاعدة الكيف نحو الحوار الذي جرى بين تلميذ (1) وأستاذ (2):

1- طهران عاصمة تركيا، أليس هذا صحيحا يا أستاذ ؟

2- طبعا، ولندن عاصمة أمريكا.

في هذا الحوار انتهاك صريح لقاعدة الكيف من قبل جواب الأستاذ لتأكيد خطأ إجابة التلميذ بدافع السخرية والتهكم [28].

من اللافت للنظر أن ظاهرة الاستلزام الحواري تطرح إشكالا عميقا يتعين على النظرية اللغوية المعصرة معالجته وصفا وتحليلا وفق رؤية منهجية واضحة المعالم [29]، خاصة إذا أخذنا في عين الاعتبار المصادرة التي تقضي بأن عملية امتلاك قواعد استعمال الجمل والعبارات اللغوية على هذا القدر من الحمولة الإنجازية، تعد جزءا من قدرة المتكلم/المستمع اللغوية. ويتمثل هذا الإشكال بوجه خاص في ما مدى مشروعية اعتماد الدلالة المستلزمة بالنظر إلى ازدواجية القوة في الحمولة الإنجازية للعبارات والجمل بوصفها أفعالا إنجازية؟ ثم ما هي الكيفية التي يتم بموجبها معرفة المعنى وضبطه الذي يخرج عن الصيغة الحرفية للاستفهام، والأمر، والنداء، والنهي، والطلب، وما إلى ذلك؟ . إن محاولة التبصر بهذا الإشكال، ومعالجة

مراميه تقتضـي منا وقفة عجلى عند إسـهامات رواد الفكر اللغوي العربي القديم من اقتراحات وتصـورات في هذا المجال، التي لا نملك إلا أن نتبين درجة كفايتها، واسـتراتيجية اعتمادها في حدود فعل الإقسـاط، وبعيدا عن انفعال الإسـقاط. ولا مندوحة أن يكون اعتقادنا جزما، بأن اقتراحات وتصـورات السـكاكي، تعد المنظور الأكثر اسـتجابة لمقتضـيات الوصـف اللغوي وشروطه، لا سيما في مجال التداوليات النصية ونحو الخطاب. ضمن هذا التصور، سنسعى في هذه الوقفة العجلى إلى استكشاف المعالم الرئيسة للوصف اللغوي، وفحص اقتراحاته الوجيهة في علاقتها مع اقتراحات فلاسـفة اللغة العادية ومشـاريعهم ، لا سـيما منها نظرية الأفعال الكلامية، والإسـتلزام الحواري؛ والافتراض السـابق، مع إمكانية الوقوف على جوانب اسـتثمارها تصورا وإجراءا.

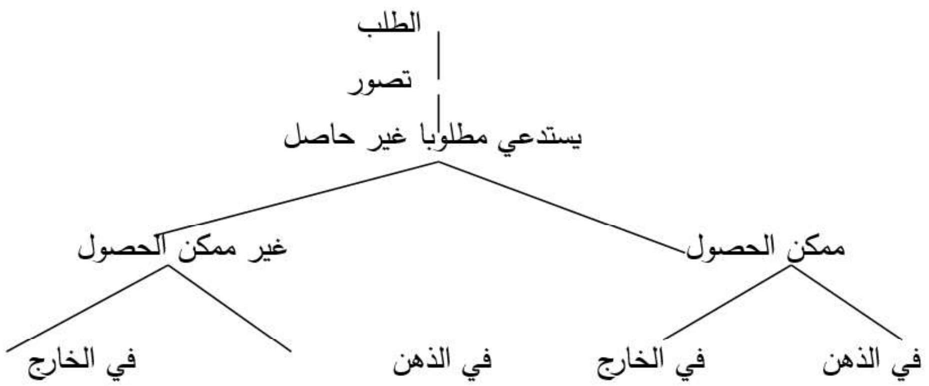
2-1-3-1- الاستلزام الحواري عند السكاكي:

يبدو أن الاقتراح التقعيدي الذي قدمه السكاكي للاستلزام الحواري تؤطره المقاربة الشموية للوصـف اللغوي، التي تطمح إلى وصـف جميع المكونات اللغوية وتحليلها بمسـتوياتها المختلفة، (المفرد، والمركب، والمطابقة). وفي رحاب هذا التصـور ينطلق السـكاكي من الثنائية العامة المقترحة في الفكر البلاغي العربي القديم، التي ينقسـم الكلام بمقتضـاها إلى: خبر وإنشـاء. هذه الثنائية التي عدت منطلق تصورات أوستين في نظرية الأفعال الكلامية، ولا سيما تقسيما تقسيمه للجمل اللغوية إلى: جمل وصفية Constatives ، وجمل إنجازية Performatives .

غير أننا نلفي السكاكي مع اقتصاره على القسم الثاني من هذه الثنائية واصفا إياه بـــ: " الطلب "، حيـث يضـعـه في مقـابـل " الخبر "، ويميز فيـه بين خمسـة أنواع هي: التمني، والاسـتفهام، والأمر، والنهي، والنداء. وفي هذا الصـدد يقول ما بيانه: " قد سـبق أن حقيقة الطلب حقيقة معلومة مسـتغنية عن التحديد، فلا نتكلم هناك، وإنما نتكلم في مقدمة يسـند عليها المقام، من بيان ما لا بد للطلب، ومن تنوع، والتنبيه على أبوابه في الكلام، وكيفية توليدها لما سـوى أصـلها. (...) والطلب إذا تأملت نوعان: نوع لا يسـتدعي في مطلوبه إمكان الحصول، وقولنا: لا يستدعي أن يمكن، أعم من قولنا: يستدعي أن لا يمكن. ونوع يستدعي فيه إمكان الحصـول " [30]. بموجب هذا التقسـيم يضـع السـكاكي جملة من الشـروط المقامية التي تتحكم في إنجاز الأنواع المتعلقة بالخبر والطلب، على أن يتفرع عن هذه الأنواع أغراض ثانوية تتأتى من خلال مجرى الكلام على خلاف ما يقتضيه المقام. ومن ذلك، يورد السكاكي احتمالات مجرى الخبر خلافا لمقتضـى الحال عن قصـد من مثل غرض التلويح، والتجهيل. وأما الطلب، فقد يخرج عن أصـله إلى أغراض تقتضـيه مقامات الإنكار، والتوبيخ، والزجر، والتهديد وما إلى

ذلك. سنقتصر في عرضنا هذا على النوع الأول من أنواع الطلب (الاستفهام) والأغراض الفرعية التي يؤديها إجراؤه التداولي في مختلف المقامات.

لقد سبق أن أشرنا آنفا إلى الأنواع الخمسة للطلب وهي: الاستفهام، والتمني، والنداء، والأمر، والنهي، على أنها معان أصلية للطلب. وقد وضع السكاكي لكل منها شروطا وقواعد تضبط عملية إنجازه وفق مبدأ الملاءمة في الساق. وتشكل هذه الشروط نسقا نظريا متكاملا لوصف ظاهرة الطلب في جمل اللغة العربية قيد الاستعمال. ويمكن تمثيل هذا النسق بالخطاطة البيانية على النحو الآتي:



في حالة حصول عدم المطابقة المقامية التي تقضي بخروج معاني الطلب الأصلية الخمسة، يتم تحول المعاني وانتقالها من المعنى الفحوى إلى المعنى القصد (معنى المتكلم) داخل معاني الطلب الأ صلية نف سها، إذ يمكن أن تنتج مقاميا أغراض جديدة مولدة عن الأ صل. ذلك مثل الاستفهام الدال عل التمني، والاستفهام الدال على النهي، أو الإنكار والتوبيخ وما شاكل ذلك.

ويرى السكاكي أن عملية الانتقال ذاتها، المتعلقة بمعاني الطلب الخمسة يحكمها مبدأ المطابقة أو عدم المطابقة لشروط إجراء هذه المعاني على الأصل. إذ يتعذر انتقال هذه المعاني في حال ورودها ضمن مقامات مطابقة شروط إجرائها على الدلالة الأصلية، بينما يحصل الانتقال في حال عدم المطابقة. ويتم الانتقال في هذه الحال عبر مرحلتين اثنتين هما[31]:

- الأولى أن يؤدي عدم المطابقة المقامية إلى خرق أحد شروط إجراء المعنى الأصلي أو المعنى الفحوى، فيمتنع إجراؤه.

- والثانية أن يتولد عن أحد شـروط هذا الإجراء وتعذر وروده، اعتماد المعنى القصـد بوصفه معنى يحقق مبدأ الملاءمة في المقام. وفي كلا المرحلتين يقتضي المقام اعتماد القوة الإنجازية المستلزمة بوصفها إجراء انتقال الدلالة من المعنى الأصل إلى المعنى القصد.

لما كانت شـروط إجراء الاسـتفهام على أصـله تكمن حسـب تصـور السـكاكي في: " طلب حصـول "- " في الذهن " لغير حاصـل " ممكن الحصـول "، " يهم المسـتفهم" و " يعنيه شـأنه" مـ ستوفية كلها وفق مبدأ المطابقة المقامية لإنجاز جملة ا ستفهامية، تم إجراء المعنى الأ صلي بو صفه ا ستفهاما حقيقيا. أما إذا انعدمت المطابقة المقامية للجمل الا ستفهامية من جراء خرق شـرط من شـروط إجراء الاسـتفهام، تعذر إجراء الاسـتفهام بالانتقال إلى معنى جديد يناسـب المقام. وفي هذا السياق يقول السكاكي: " متى امتنع إجراء هذه الأبواب على الأصل، تولد منها ما ناسـب المقام، كما إذا قلت لمن همك همه: ليتك تحدثني، امتنع إجراء التمني، والحال ما ذكر على أصـله فتطلب الحديث من صـاحبك غير مطموع في حصـوله، وولد بمعونة قرينة الحال معنى السؤال، أو كما قلت: هل لي من شفيع ، في مقام لا يسع إمكان التصديق بوجود الشفيع، امتنع إجراء الاسـتفهام على أصـله، وولد بمعونة قرائن الأحوال معنى التمني ..." [32]. وعندئذ يكون السياق المقامي- في نظر السكاكي- هو المعيار الوحيد الذي يشرف على توجيه الحمولة الإنجازية للملفوظات من القوة الإنجازية الحرفية إلى القوة الأنجازية المستلزمة.

وتأسيسا على ما سلف، نستخلص أن السكاكي يحلل ظاهرة الاستلزام التخاطبي أو الحواري بوصـفها عملية تنتج عن خرق لأحد شـروط إجراء معاني الطلب الخمسـة انطلاقا من مبدأ عدم المطابقة المقامية. ولا شـك أن هذه الحقيقة بدقتها وقدرتها التنبؤية لقمينة بأن تضـع تحليل السكاكي واقتراحات فلا سفة اللغة العادية المهتمين بهذه الظاهرة ولا سيما بول غرايس ضمن حلقة متقاربة، ويظهر هذا التقارب بشـكل جلي عندما يتفق الطرفان في تحديد معالم هذه الظاهرة انطلاقا من مبدأ خرق احد قواعد الحوار. أما فيما يتعلق بكيفية ضـبط المعنى المسـتلزم، فقد اكتف السـكاكي في الغالب الأعم بالاحتكام إلى مبدأ الملاءمة المقامية وقرائن الأحوال في وصف المعاني المستلزمة وتحديدها عن المعاني الطلبية الأصلية من مثل: الإنكار، والوعيد، والزجر، ...إلخ، بعيدا عن وضـع قواعد وتعميمات تمكن من الضـبط الدقيق للمعنى المـ ستلزم. خلافا لاقتراحات كوردن ولاكوف و سيرل التي تتعلق بو ضع قواعد وتعميمات لـ ضبط إجراء المعنى المستلزم من مثل شروط صدق كل من المتكلم والمخاطب، ومعيار القصدية[33].

2-2- الفصل والوصل وشروط انتظام الخطاب عند السكاكي:

ظاهرة العطف:

تشير المعطيات والأوصاف المقترحة في الدراسات النحوية والبلاغية القديمة أن العطوف الممكنة في اللغة العربية هي العطوف التالية:

العطف بين الحدود من مثل:

- قرأت كتابا ومجلة
- أعطى الرجل زوجته وأبنه مالا
- ناضل المجاهد والأستاذ والطالب في سبيل حرية الوطن
- سقط المطر في ناحيتنا البارحة واليوم

العطف بين عناصر الحد الواحد من مثل:

- ثمنت جهد الطالب وخلقه
- وازنت بين كلمتي الوزير ورئيس الجمهورية
- تزوج الرجل امرأة جميلة وثرية

العطف بين المحمولات من مثل:

- المتنبي شاعر وحكيم
- الزمخشري لغوي ومفسر
- الجو معتدل ولطيف

العطف بين الحمول من مثل:

- حضر الأستاذ وغاب الطالب
- هل نجح المترشح، وهل كرمته الهيئة؟
- الفارس ربح المعركة وخسر أهله
- المؤمن ليله قائم ونهاره صائم

العطف بين الجمل من مثل:

- الكاتب ألف رواية والناقد كتب تعليقا
- الكاتب نجح مؤلفه والناقد فشل تعليقه
- الصالح خلق كريم والطالح خلقه لئيم

تخضع هذه الأنماط الخمسة من العطوف في الاستعمالات الممكنة في اللغة العربية لمجموعة من القيود الدلالية والتركيبية والتداولية، كان البلاغيون العرب قد فصلوا القول في بعضها ضمن معالجتهم لباب الفصل والوصل[34] في البلاغة العربية بوصفه الإطار الناظم لنصية الخطاب. ونحن إذ عمدنا إلى معاينة ظاهرة العطف وتحليلها في مشروع السكاكي

حصـــريا، فإننا نســعى إلى تبيان خاصــيته التركيبية النحوية (كونه من مظاهر الاتســـاق)، ووظيفته الدلالية (كونه عتبة دلالية) في بناء انسجام الخطاب.

2-2-1- القيود التركيبية والأساس النحوي لقواعد العطف:

انطلق السكاكي في تحديده لوظيفة الفصل والوصل ودورها في انتظام الخطاب انطلاقا من قوله: " مركوز في ذهنك لا تجد لرده مقالا، ولا لارتكاب جحده مجالا أن ليس يمتنع بين مفهومي جملتين اتحاد بحكم التآخي، وارتباط لأحدهما بالآخر مستحكم الأواخي، ولتا أن يباين أحدهما الآخر مباينة الأجانب، لانقطاع الوشـــائج بينهما من كل جانب، ولا أن يكونا بين بين لآ صرة رحم ما هنالك، فيتو سط حالهما بين الأولى والثانية لذلك، ومدار الفصل والوصل " [35]، وهي مسلمة تقضـي بتصـنيف علاقة الربط بالعطف بين الجمل إلى ثلاثة أصـناف أو شـروط محكومة بقيود دلالية وتركيبية تمثل(الأساس النحوي) وهي:

- شرط الموضع الصالح والملائم للعطف: ويقتضي من مستعمل اللغة معرفة موضع العطف من جهة التمييز بين الإعراب الذي يتبع فيه الثاني الأول من حيث يعتبر موضـــعا لدخول أداة العطف (الواو)، وبين الإعراب الذي لا يتبع فيه الثاني الأول على أن لا يعد موضعا لدخول أداة العطف، من مثل الوصف، والبدل، والتأكيد، والبيان.
- شـرط الفائدة المرجوة من العطف: ويتوقف على معرفة معاني ودلالات حروف العطف من مثل: الفاء، وثم، وبل، وحتى...إلخ.
- شرط مقبولية العطف أو لا مقبوليته: وتوقف على معرفة فائدة حرف الواو التي تؤدي دور مشـــاركة المعطوف والمعطوف عليه في المعنى الإعرابي، كما يمكن أن تعبر عن الجهة الجامعة بينهما[36]. ومن ثم فإن إتقان الفصل والوصل في نظر السكاكي، يتوقف أساسا على استيفاء هذه الشـروط في الجمع بين وحدات الكلم، وهي موضـع العطف، وفائدته، ومقبوليته، وهي التي نعتها أحمد المتوكل في أنموذجه (النحوي الوظيفي) بالقيود التركيبية والدلالية والتداولية.

2-2-2- القيود الدلالية وخرق قواعد العطف :

يضم هذا المبحث مجموع الحالات التي يرد فيها الفصل بوصفه انزياحا تركيبيا ينتج ارتباطا دلاليا في غياب الارتباط التركيبي[37]. و هذه الحالات هي بمثابة مبادئ لاشـــتغال المعنى في التراكيب، نجملها على النحو التالي: أمن اللبس (تقدير الســؤال)، نقصـــان المعنى، الإيضـــاح الخفي أو الجلي. وكلها حالات تكشـف لنا عن الاتســـاق بالعطف بوصـــفه مشـــروع بناء، وليس معطى تركيبيا جاهزا في مستوى العلاقات التركيبية بين الملفوظات اللسانية.

2-2-2-1- الفصل لأمن اللبس وتقدير السؤال (القطع والاستئناف):

يشتغل المعنى في الحالة الأولى بوصفه مشروع سؤال، وأمنا للبس، وفي هذا الصدد يقول السكاكي ما نصه: " أما الحالة المقتضية للقطع فهي نوعان: أحدهما أن يكون للكلام السابق حكم، وأنت لا تريد أن تشركه الثاني في ذلك فيقطع، ثم إن هذا القطع يأتي إما على وجه الاحتياط، وذلك إذا كان يوجد قبل الكلام السابق كلام غير مشتمل على مانع من العطف عليه، لكن المقام مقام احتياط فيقطع لذلك، وإما على وجه الوجوب، وذلك إذا كان لا يوجد موقعه، أو لإغنائه أن يسأل، أو لئلا يسمع منه شيء، أو لئلا ينقطع كلامك بكلامه، أو للقصد إلى تكثير المعنى بتقليل اللفظ، وهو تقدير السؤال، وترك العاطف أو غير ذلك مما ينخرط في هذا السلك، ويسمى النوع الأول قطعا، والثاني استئنافا "[38]. يميز السكاكي في حالة الفصل هذه (أمن اللبس) بين ظاهرتي الاحتياط والوجوب. على أن يكون داعي الفصل للاحتياط قطعا، وداعي الفصل للوجوب استئنافا. وفي كلتا الحالتين يستوجب من المتلقي من أجل فهم الخطاب وتحقيق انسجامه أن يعيد بناء اتساقه من جهة تقدير السؤال الضمني. ولتوضيح الفصل في الحالة الأولى يضرب السكاكي المثال التالي:

يقول الشاعر:

وتظن سلمى أنني أبغي بها بدلا أراها في الضلال تهيم

إن معنى هذا البيت هو أن سلمى تدعي أن صاحبها يحب امرأة أخرى، لكنه ادعاء باطل في حق وفائه لها، ينفيه الشاعر بقوله " أراها في الضلال تهيم"، لذلك قطعت عبارة "أراها" عن الكلام السابق، لكي لا يعتقد القارئ أنها معطوفة على عبارة " تظن"، بحيث يصير جاريا مجرى الظن والاعتقاد. وإذ ذاك جاء قوله " أراها" حكم من الشاعر على ظن سلمى وتفيد لادعاها الباطل، ولو كان عطف لامتنع أن يكون كذلك، من حيث هو جواب عن ظنها، ولارتقب القارب جواب الشاعر في موضع غيره. ومن ثم كان الداعي إلى قطع الكلام في- نظر السكاكي- هو أمن اللبس وإمكان تقدير سؤال ضمني بعد قوله " وتظن....بدلا " فحواه " فما قولك فيما تظنه سلمى ؟"، حيث يكون قوله " أراها" بمثابة جواب عن سؤال ضمني مقدر.

أما الحالة الثانية التي يكون فيها داعي الفصل للوجوب استئنافا، يمثل له السكاكي بقوله: " وإذا خلوا إلى شياطينهم قالوا إنا معكم إنما نحن مستهزئون، اللّه يستهزئ بهم ويمدهم في طغيانهم يعمهون ". يرى السكاكي أن فصل جملة " اللّه يستهزئ بهم "[39] عن الكلام السابق يمكن أن ينظر إليه انطلاقا من العطف خلافا للحالة الأولى، ويتم ذلك تبعا لاحتمالين اثنين هما:

- إما أن تعطف هذه الجملة على جملة "قالوا"، وفي هذه الحالة يقتضي كون جملة " اللّه يستهزئ بهم " مشاركة للجملة الأولى في اختصاصها بالظرف، من حيث إن الاستهزاء الذي يختص بظرف اختلائهم إلى شياطينهم، وهذا محال، وليس هو بالمراد. وتفسير المانع عن

العطف ههنا أن " استهزاء اللّه بهم، وهو أن خذلهم فخلاهم، وما سولت لهم أنفسهم مستدرجا إياهم من حيث لا يشعرون، متصل في شأنهم لا ينقطع بكل حال، خلوا إلى شياطينهم، أم لم يخلوا إليهم " [40].

- وإما أن تعطف على جملة " إنما نحن مستهزئون"، وفي هذه الحالة سيشارك المعطوف عليه في حكمه من حيث يعد قوله تعالى " اللّه يستهزئ بهم" من قول المنافقين،وهذا محال كذلك. والأمر نفسه، في قوله تعالى: " وإذا قيل لهم لا تفسدوا في الأرض قالوا إنما نحن مصلحون، ألا إنهم هم المفسدون ولكن لا يشعرون " [41]، وذلك أن ما ينطبق على الآية الأولى من إجراء الفصل وجوبا (الاستئناف) بخرق قيود العطف أو بعضها، ينطبق على الآية الثانية.

ولما استحال العطف على الكلام السابق في كلتا الحالتين بسبب خرق لقواعده التركيبية والدلالية والتداولية وجب الفصل استئنافا للكلام. و على غرار تمثيل القوة الإنجازية الحرفية، يفتح السكاكي إمكانية أخرى في تفسير هذه الآيات انطلاقا من تمثيل القوة الإنجازية المستلزمة من جهة اعتبار قوله تعالى " اللّه يستهزئ بهم" استئنافا على سبيل تقدير سؤال يقتضيه الحال من قبيل " ما مصير أمر المنافقين وعقبى حالهم "؟ وإذ ذاك تكون جملة " اللّه يستهزئ بهم" جوابا عن هذا السؤال. وفي ذلك يقول ما نصه: " ولك أن تحمل أن تحمل ترك العطف في " اللّه يستهزئ بهم " على الاستئناف من حيث إن حكاية حال المنافقين في الذي قبله، لما كانت تحرك السامعين أن يسألوا: ما مصير أمرهم وعقبى حالهم؟ وكيف معاملة اللّه إياهم؟ لم يكن من البلاغة أن يعرى الكلام عن الجواب، فلزم المصير إلى الاستئناف ..."[42] وإذ ذاك فإن انسجام هذا الملفوظ اللساني يتوقف أساسا على إعادة بناء اتساقه من جهة تقدير السؤال المضمر وجوبا على سبيل الجواب الاستئنافي من جهة تحقيق الإفادة المرجوة من الكلام. ومن ثم فإن الفصل في هذا المقام عملية تأويلية من عمليات الانسجام.

2-2-2-2- الفصل لنقصان المعنى (الإبدال):

يقترح السكاكي في الحالة التي تقتضي فصلا على أساس نقصان المعنى ما نعته بالإبدال أو البدل، وفي ذلك قوله: " وأما الحالة المقتضية للإبدال، فهي أن يكون الكلام السابق غير واف بتمام المراد وإيراده، أو كغير الوافي، والمقام مقام اعتناء بشأنه، إما لكونه مطلوبا في نفسه، أو لكونه غريبا، أو فظيعا أو عجيبا، أو لطيفا أو غير ذلك مما له جهة استدعاء للاعتناء بشأنه، فيعيده المتكلم بنظم أوفى منه على نية استئناف القصد إلى المراد، ليظهر بمجموع القصدين إليه في الأول والثاني، أعني المبدل منه أو البدل مزيد الاعتناء بالشأن " [43]. ويضرب السكاكي لنا مثالين عن هذا النوع من الفصل، الأول يمثله قول الشاعر:

أقول له ارحل لا تقيمن عندنا　　وإلا فكن في السر والجهر مسلما

يبدو أن الشاعر فصل عبارة " لا تقيمن" عن عبارة "ارحل" لأن النهي ههنا نزل من الأمر منزلة البدل، وإنما أضاف عبارة " لا تقيمن" بافتراض أن المتلقي قد استشعر نقصان المعنى في العبارة الأولى. ولما كان قصد الشاعر يتوقف على" كمال إظهار الكراهة لإقامته، بسبب خلاف سره العلن " [44]، ومن ثم كان إرداف النهي " لا تقيمن" على الأمر "ار حل" أوفى بتأدية المراد من الاكتفاء بالأمر. وقد ر صد السكاكي التفاوت الحا صل في العبارتين بين الأمر والنهي من جهة تأدية المراد في كون:

- الأمر في عبارة ارحل: دالا على القصد بالتضمن مع التجرد عن التأكيد.
- النهي في عبارة لا تقيمن: دالا على القصد بالمطابقة مع التأكيد.

وإذا كانت دلالة العبارة الأولى قائمة على الرغبة في تأدية القصد بالتضمن خالية من التأكيد، فإنها تبدو صريحة في عبارة النهي " لا تقيمن" مشحونة به.

أما المثال الثاني، قوله تعالى: " بل قالوا مثل ما قال الأولون. قالوا أئذا متنا وكنا ترابا وعظاما أئنا لمبعوثون " [45]؛ ففي هذه الآية، فصل قوله " قالوا أئذا متنا وكنا ترابا وعظاما أئنا لمبعوثون " عن قوله " قالوا مثل ما قال الأولون "لقصد البدل. ولعل الفصل في هاتين الآيتين أوضح وأدق في التعبير عن نقصان المعنى، وذلك من جهة افتراض جهل أفق المتلقي لمقول القول المتداول عند الأولين " وإن كان ذكر ما قالوا تنصيصا، هو نفسه ما قالوا طيا (....) لأن ما قالوه كثير (مثلا: قالوا اتخذ الله ولدا، قالوا أرنا الله جهرة...) وإن كان سياق الآيات منبئا بما قالوا. ومن ثم فدرءا للتأويل واحتمال التعدد، نهج الخطاب نهج تحديد ما قالوا لإتمام معنى المقول السابق غير المذكور "[46].

2-2-2-3- الفصل للإيضاح والتبيين:

ويقترح السكاكي في حالة الفصل الداعي إلى الإيضاح الخفي/الجلي ما نعته بالإيضاح والتبيين، وفي ذلك قوله: " وأما الحالة المقتضية للإيضاح والتبيين فهي أن يكون بالكلام السابق نوع خفاء، والمقام مقام إزالة له " [47]. وهذا المبدأ، مبدأ إزالة الخفاء، هو الآخر يحملنا على إدراك العلاقة التي تنظم الخطاب رغم غياب الروابط التركيبية وجوبا؛ حيث تكون علاقة الكلام اللاحق بالكلام السابق علاقة تجلية وتوضيح لذلك الخفاء. ومثال ذلك قوله تعالى: " فو سوس إليه الشيطان قال يا آدم هل أدلك على شجرة الخلد وملك لا يبلى " [48]، إذ إن الملاحظ في هذه الآية الكريمة أن جملة " قال يا آدام ...." جاءت مفصولة شكليا عن جملة " فوسوس... " لاعتبار دلالي مؤداه أن مقول القول بمثابة إيضاح لفعل القول (الوسوسة) بو صفها مو ضع خفاء، على الرغم من وعي المتلقي في السياق القرآني لمجموع الآثار القبيحة الناجمة عن فعل الوسوسة بوصفها تحريضا شيطانيا للإنسان على ارتكاب المنكرات. وعلى

هذا الأساس جاء تحديد فعل القول بمقوله " هل أدلك على شجرة الخلد وملك لا يبلى " بهدف إزالة الخفاء في "وسوس" وتوضيحه.

2-2-3- القيود التداولية :

2-2-3-1- الفصل بتقدير السؤال (الافتراض السابق):

يتحدد الافتراض السابق (الاقتضاء) في الأبحاث اللسانية التداولية بوصفه استدلالا مسجلا ضمن الملفوظ بصفة مستقلة عن حقيقة سياقات الأحداث التلفظية، ذلك من خلال التمييز بين مستويين في محتوى ملفوظ ما:

- مستوى الصدارة: الذي يتعلق بالحمولة الإنجازية للملفوظ (المحتوى).
- مستوى الخلفية: ويتعلق بمجال ارتكاز القوة الإنجازية لمحتوى الملفوظ [49]. وإذ رمنا النظر في اقتراحات السكاكي بشأن الفصل التركيبي بين الملفوظات، نلفيه يشير إلى ما يطابق الافتراض السابق بقوله:" تنزيل السؤال بالفحوى منزلة الواقع لا يصار إليه إلا لجهات لطيفة" [50]، وهي الحالات التي تتعلق أساسا بمقام السامع وقصديته، وهي على النحو الآتي:

- إما لتنبيه السامع على موقعه
- وإما لإغنائه عن السؤال
- وإما لئلا يسمع منه شيء
- وإما لئلا ينقطع كلامك بكلامه
- وإما للقصد إلى تكثير المعنى بتقليل اللفظ.

يبدو أن الجهات الثلاث الأولى اعتبارات تتعلق بمعيار وضع السامع ويمكن إجمالها في ثلاثة: تنبيه السامع، وإغناؤه (عن السؤال)، وإسكاته (عن الكلام)، بينما يتعلق الرابع بمعيار سلطة المتكلم في الخطاب وتنبئه بإمكان إثارة الكلام المقول استفهاما في ذهن السامع فيبادر إلى الجواب قبل السؤال لضمان الاستمرار في الكلام نفسه. أما الاعتبار الخامس فيتعلق بفحوى الخطاب، المتعلق بكلام حقه أن يستغنى عنه اعتمادا على ما يقتضيه المقام، أي الاستغناء عن إظهار رابط لفظي في البنية السطحية بتقدير زوج السؤال(المقدر/الجواب) الذي يظل ثاويا في عمق الخطاب المخرج على هذا النحو من الإضمار[51]. فإن تصور السكاكي في مقام تقدير السؤال يشبه إلى حد ما تصور المناطقة حين حديثهم عن الاقتضاءات أو الافتراضات السابقة (présuppositions). غير أن هذا لا يجب أن يفهم منه أن ثمة تطابقا أو ترادفا تاما بين تصور السكاكي وتصور المناطقة، بل غاية الأمر أن السكاكي الذي اعتمد المنطق الأصولي القائم على اختلافات المذاهب الكلامية كان أقرب إلى ما يتم من عمليات صورية في مجال التمثيل الدلالي. ذلك أن السكاكي ينطلق من اعتقاد مفاده أن العبارة يمكن أن تفيد ما وضعت له (الحقيقة) كما يمكن أن تفيد غير ما وضعت له (المجاز/الكناية)، والعلاقة بينهما هي علاقة لازم

بملزوم أو ملزوم بلازم. ومن ثم يمكن القول إن مفهوم اللزوم (اللازم والملزوم) كما هو وارد عند السكاكي بصفة خاصة، والبلاغيين العرب القدماء بشكل عام، يماثل إلى حد ما تصور التداوليين المناطقة لمفهوم الاقتضاء.

2-2-3-2- الفصل بتناظر القوى الإنجازية في الأفعال الكلامية:

يذهب السكاكي إلى أن الجملتين المختلفتين في حمولتهما الإنجازية خبرا وطلبا ينبغي أن تفصلا عن بعضهما لامتناع عطف الطلب على الخبر، أو العكس لأن العطف سيؤدي حتما إلى خرق مبدأ انسجام الخطاب. والمثال التالي في قول الشاعر يوضح هذه الظاهرة:

ملكته حبلي ولكنه　　　ألقاه من زهد على غاربي

وقال:إني في الهوى كاذب　　　انتقم الله من الكاذب

يتكون الشطر الأول من البيت الثاني من خبر، ويتكون الثاني من طلب في صورة(الدعاء):

- الخبر: إني في الهوى كاذب.
- الطلب: انتقم اللّه من الكاذب.

ونظرا لاختلاف الفعلين الكلاميين في الحمولة الإنجازية وجب فصل الشطر الثاني عن الأول، أي عدم ذكر العاطف وجوبا حرصا عل انتظام بنية الخطاب [52].

2-2-3-3- تماثل الفعلين الكلاميين واختلاف موضوع الخطاب:

يتعلق الأمر في هذا المقام بانكسار بنية الخطاب من حيث اختلاف موضوعه عن طريق اقحام موضوع أجنبي في بنية الخطاب.مما يوجب أن تكون الجملتان متماثلتين في قوتهما الإنجازية الحرفية (الخبر)، مع اختلاف حمولتهما الإنجازية، حيث يجب أن تقطع إحداهما عن الأخرى لئلا تكن هذه الخاصية هي وحدها السبب الداعي لهذا الانقطاع والفصل. ووجوب الانقطاع في هذا المقام هو انقطاع الصلة بين موضوعي الخطاب، وفي هذا السياق يضرب لنا السكاكي المثال التالي بقوله: " ولذلك متى قال قائل:زيد منطلق، ودرجات الحمل ثلاثون، وكم الخليفة في غاية الطول، وما أحوجني إلى الاستفراغ، وأهل الروم نصارى، ......، فعطف: أخرج من زمرة العقلاء، وسجل عليه بكمال السخافة، أو عد مسخرة من المساخر، واستطرف نسقه هذا إلى غاية ربما استودع دفاتر المضاحك، وسفين نوارد الهذيان، بخلافه إذا ترك العطف، ورمى بالجمل رمي الحصا و الجوز، من غير طلب ائتلاف بينها، فالخطب إذا يهون هونا ما.. " [53].

يتضح لنا من خلال هذا النص بأن تماثل البنى التركيبية للملفوظات اللسانية في الحمولة الإنجازية لا يمكن أن يكون – بحال من الأحول – مسوغا للاتساق بالعطف، من حيث إن العطف في هذا المقام سيؤدي حتما إلى انكسار بنية الخطاب وتشتت موضوعاته. ومن هذا المنطلق فإن حالة الفصل أو الوصل في هذا المقام لا تتوقف على مسألة ذكر العاطف أو تركه فحسب، بل تتعدى ذلك إلى مدى تأثير الذكر أو الترك في اتساق الخطاب وانسجامه. ذلك انطلاقا من اعتبار الوظائف الدلالية لمظاهر الاتساق، أو مثلما نعتناها سلفا بالقيود الدلالية للفصل

والو صل. وعلى غرار ذلك يبدو أن الـ سكاكي قد تجاوز مـ سوغات العطف النحوية بو صفها قيودا تركيبية ودلالية، ناحتا ثلاثة قيود أخرى تداولية يمكن اعتمادها في إدراك العلاقات القائمة بين أجزاء ومقاطع الخطاب تلك هي: الجامع العقلي، والجامع الوهمي، والجامع الخيالي [54]. وهي إذ تساهم في بناء وحدة موضوع الخطاب، فإنها تسعى إلى تنميطه من حيث الغرض والفحوى والمجال، ومن ثم بناء مقصديته التداولية.

وأخيرا، يمكننا تسجيل خلاصة ما اهتدينا إليه في هذه الوقفة المتميزة مع مشروع السكاكي، أحد أقطاب الفكر اللغوي العربي القديم، بوصفه أنموذجا راقيا لنظرية الخطاب والبلاغة الجديدة . ذلك منذ أعلن السكاكي عن توجيه المادة الإنزياحية وجهة حجاجية تشارف هدف الإبلاغ والإقناع. وعندئذ يكون قد سعى إلى إعادة التشييد الابستمولوجي لموضوع الدرس البلاغي العربي ومنهجه من التخييل إلى التداول والحجاج، كما حدث للبلاغة الغربية مع ش.بيرلمان. ولا جرم أن يكون السكاكي بهذا التصور قد طوع البلاغة العربية انطلاقا من نظرته الشمولية، وفق مقتضيات الخطاب بشكل عام، وبعيدا عن الطابع الحصري في مجال القول الأدبي. وهو، وإن كان قد تعامل في مفتاحه مع مظاهر فن القول الأدبي، أو ما يعرف ببلاغة المحسنات معاينة وتحليلا، إلا أن معظم تخريجاته تتسم بطابع استدلالي يمتد من بيداغوجيا الخطاب إلى منطق التواصل، سعيا لوضع نظرية عامة في شروط بناء الخطاب وتفسيره. ولا يفوتنا في هذا المقام أن ننوه بضرورة التعامل مع هذا الأنموذج إما بوصفه حاضرا في تحصيل المعارف اللسانية الحديثة، وإما باعتماده في تأصيل مكتسبات هذه المعارف، أو بالأحرى بيان الامتدادات المعرفية للمدونة العربية في نظرية الخطاب.

الإحالات:

1. ينظر عبد المالك مرتاض، نظرية البلاغة، دار القدس العربي للنشر والتوزيع، الجزائر، ط 2، 2010 ، ص 73/71.
2. ينظر: محمد العمري، البلاغة الجديدة بين التخييل والتداول، إفريقيا الشـــرق، الدار البيضـــاء/المغرب 2005 ، ص 481
3. الســكاكي، أبو يعقوب يوســف بن محمد بن علي، مفتاح العلوم، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، بيروت، منشورات دار الكتب العلمية، ط1 2000. ، ص7.
4. ينظر أحمد المتوكل، المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي ، منشــورات دار الأمان الرباط/المغرب ط1 2006.
5. يبدو أن كتاب مفتاح العلوم حسـب ما أورده د.عبد الحميد هنداوي محقق هذه النسـخة، طبع عدة مرات بتحقيقات مختلفة، كان من أهمها : طبعة المطبعة الأدبية بمصر سنة 1317هـ و بهامشها كتاب " إتمام الدراية " للسيوطي ، وطبعة مطبعة التقدم العلمية بمصر سنة 1348هـ وبهامشها كتاب" إتمام الدراية لقراء النقاية، وطبعة دار الكتب العلمية بتحقيق نعيم زرزور، وطبعة دار الرســالة ببغداد بتحقيق أكرم عثمان يوســف؛ وإن كانت هذه الطبعة من أسوأ تلك الطبعات جميعا. ينظر في هذا المقام مقدمة المحقق ص 9.
6. ينظر مقدمة مفتاح العلوم ص ص 31/21.
7. السكاكي، المصدر السابق ص 75.
8. نفسه ص 161.
9. نفسه ص 162.
10. ينظر أحمد المتوكل، قضـــايا اللغة العربية في اللســـانيات الوظيفية، البنية التحتية أو التمثيل الدلالي التداولي، منشورات دار الأمان الرباط/المغرب 1995 ص 16.
11. ينظر محمد العمري البلاغة العربية أصولها وامتداداتها، إفريقيا الشرق، المغرب 1999 ص 492.
12. السكاكي، المصدر السابق ص 330.
13. نفسه ص 249.
14. ينظر محمد العمري، البلاغة العربية أصولها وامتداداتها، المرجع السابق ص 494.
15. السكاكي، المصدر السابق، 249.
16. ينظر: محمد العمري، البلاغة الجديدة بين التخييل والتداول، إفريقيا الشـــرق، الدار البيضـــاء/المغرب 2005 ، ص ص 45/44.
17. ينظر المرجع نفسه ص 45.

.18 Cf. J.L.Austin, Quand dire c'est faire, introduction, traduction et commentaire par Gilles Lane, ed du seuil Paris 1970,p 114

.19 ينظر أحمد المتوكل، دراســـات في نحو اللغة العربية الوظيفي دار الثقافة للنشـــر والتوزيع الدار البيضاء/المغرب 1986 ص ص 106/105.

.20 ينظر محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصـــر، مصـــر، دار المعرفة الجامعية 2002، ص 38.

.21 Cf. Alain Berrondonner Eléments de pragmatique linguistique, les Editions de Minuit Paris, 1981 pp 107/112.

.22 Cf. John R. Searle, les actes de langage essai de philosophie du langage trad Hélène Pauchard, Hermann Paris 1972 pp 95/106.

.23 Cf. John R.Searle,Sens et expression études de théorie des actes de langage, traduction et préface par joelle proust ed de Minuit Paris 1982 pp 71/72.

.24 Cf. Francois Recanati, Les énoncés performatifs,Ed de Minuit, Paris, 1981, pp 203/204.

.25 أحمد المتوكل، آفاق جديدة في نظرية النحو الوظيفي، منشـورات كلية الآداب والعلو الإنســانية بالرباط، سلسلة بحوث ودراسات رقم 5، مطبعة دار الهلال العربية، ط1 1993 ص 22.

.26 Jacques Moeschler,Théorie pragmatique et pragmatique conversationnelle, ed Amand colin Paris. , 1996 Pp 47/49

.27 ينظر أحمد المتوكل، آفاق جديدة في نظرية النحو الوظيفي، المرجع السابق ص 23.

.28 ينظر محمود أحمد نحلة، المرجع السابق ص 36.

.29 ينظر أحمد المتوكل، دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، المرجع السابق ص ص 94/93.

.30 السكاكي، المصدر السابق ص 414.

.31 ينظر أحمد المتوكل دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي المرجع السابق ص ص 98/97.

.32 السكاكي، المصدر السابق ص 416.

.33 ينظر أحمد المتوكل دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي المرجع السابق ص 102.

.34 ينظر نفسه ص ص 178/175.

.35 السكاكي، المصدر السابق ص 357.

.36 ينظر محمد خطابي، لســانيات النص مدخل إلى انســجام الخطاب، الدار البيضــاء/ المغرب- بيروت، المركز الثقافي العربي، 1986. ص ص 112/111.

37. ينظر محمد الماكري، الشـــكل والخطاب مدخل لتحليل ظاهراتي، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء/المغرب – بيروت ط1 1991 ص 36.

38. السكاكي المصدر السابق ص ص 361/360.

39. سورة البقرة الآيتان 15/14.

40. السكاكي المصدر السابق ص 371.

41. سورة البقرة الآيتان 12/11.

42. السكاكي المصدر نفسه ص 372.

43. نفسه ص 361.

44. نفسه ص 376.

45. سورة المؤمنون الآيتان 82/81.

46. ينظر محمد خطابي المرجع السابق ص 114

47. السكاكي المصدر السابق ص 361.

48. سورة طه الآية 120.

49. Dominique Maingueneau, Pragmatique pour le discours littéraire, Armand Colin, Paris 2005 p 82.

50. السكاكي المصدر السابق ص 362.

51. ينظر محمد خطابي المرجع السابق ص 116.

52. ينظر المرجع نفسه ص 116.

53. السكاكي المصدر السابق ص 381.

54. ينظر محمد خطابي المرجع السابق ص 126.